

فيما قدرت خسائر العراق بحوالي ٦ مليارات دولار

مطالبات بوضع حد للعمليات التخريبية التي تطول المنشآت النفطية وتؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني



أخارت ادعاءات تهريب النفط إلى دول الجوار ردود أفعال متباينة بين المؤيدة والمعارضة في وقت قدر مسؤولون أمميون خسائر التهريب بحوالي ستة مليارات دولار للأعوام الأربعة السابقة، فيما تتطلع وزارة النفط الى زيادة صادراتها النفطية بشكل تدريجي بعد بدء عمل الشركات العالمية الفائزة بعقود الخدمة ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية التي أقرت نهاية العام الماضي ويمطلع العام الحالي.

وطالب المدير العام لشرطة النفط مجلس القضاء الأعلى بتفعيل القانون الخاص بتهريب "الذهب الأسود"، مبيناً أن العراق خسر ستة مليارات دولار خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ جراء عمليات تخريب المنشآت النفطية أو التجاوز عليها لكن الخسارة تراجعت إلى نصف مليار دولار هذا العام بعد تكثيف إجراءات الحماية.

وقال مدير عام شرطة النفط اللواء حامد عبد الله إبراهيم لوكالة (أصوات العراق): إن ملاكات المديرية "تبدل جهوداً كبيرة لكشف عمليات التهريب والحد من عمليات التخريب"، مبيناً أن شرطة النفط "ضبطت مؤخراً العديد من التجاوزات على الأنابيب الناقلة للنفط الخام".

□ بغداد / متابعة المدي الاقتصادي - وكالات

وأضاف إبراهيم أن قوة من المديرية العامة لشرطة النفط "ضبطت العديد من الدور التي أنشأت حديثاً للتغويه تهمة التجاوز على أنابيب نقل النفط الخام في منطقتي الشاعورة وأبو جدر التابعة لقاطع خان بني سعد"، مشيراً إلى أن المديرية "استقت معلوماتها بشأن هذا التجاوز من مصادرها الخاصة فضلاً عن التعاون الكبير الذي أبداه الأهالي للإبلاغ عن تحركات مشبوهة للصهاريج في المنطقة".

وبين أن المديرية "ضبطت التجاوز على الأنوب ١٢ عقدة النازل للمشتقات النفطية من مصفى الدورة إلى مستودعات الرصافة والأنوب النازل للنفط الخام من المحافظة كركوك إلى مصفى الدورة وعلى الأنوب ١٦ عقدة نفط خام"، منوها إلى أن التجاوزين كانوا "يخصون صمامات بشكل متقن على الأنوب الناقل وتحميل الصهاريج بشكل لا بلغت النظر من خلال التوقيعة ببناء دار صغيرة فوق مكان الأنوب وإيقاف الصهاريج قرب السجاء الخارجي وتمريض خرطوم خاص لماء الصهرج من دون أن يشعر به أحد".

وبشأن تقديراته لخسائر العراق من جراء العمليات التي تطول المنشآت النفطية سواء أكانت تخريبية أم سرقة، قال

مدير عام شرطة النفط اللواء حامد عبد الله إبراهيم: إنها بلغت خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ "سبعة مليارات دولار لكنها انخفضت خلال عام ٢٠١٠ الجاري إلى نصف مليار دولار بفضل تكثيف إجراءات الحماية".

ودعا إبراهيم مجلس القضاء الأعلى لضرورة "تفعيل القانون ٤١ الخاص بتهريب النفط لاسيما أن ملاكات شرطة النفط تبدل جهداً كبيراً في كشف عمليات التهريب فضلاً عن عناصر الجرمية من المبارز والتدقيق في عائدية الأراضي والسيارات والأماكن التي تجري فيها تلك العمليات".

ونذكر إبراهيم أن هنالك "٢٨ مركزاً متخصصاً بمتابعة قضايا الفساد الذي يجري في القطاع النفطي والتهريب"، مطالباً بـ "تحويل قضايا تهريب النفط إلى تلك المراكز وليس إلى مراكز الشرطة كون الموضوع خارج اختصاصها".

وقال مدير شرطة النفط إن الحاجة الماسة للحراس "دعت المديرية للاستعانة بحراس مدنيين يعملون بنظام العقود يبلغ عددهم ٢٥٠ حارساً من أبناء المناطق القريبة من المنشآت النفطية"، مستدركاً "لكن الأمر يتطلب تحويلهم إلى الملاك الدائم لتدريبهم وفق السياسات المتبعة وتهنيئتهم لحماية الأنابيب".

وأضاف أن الحراس المدنيين "لا يمكن

أن يؤدوا الواجبات لصعوبة تدريبهم وتسليحهم"، لافتاً إلى أن المديرية "طلبت بتخصيص ٥٠٠ درجة وظيفية لنقطية كل المساحات التي تمر بها الأنابيب"، وتابع أن التركيز الآن ينصب على توفير طائرات خاصة لحماية الأنابيب ونصب كاميرات مراقبة لرصد أي تحرك مشبوه ونابغ أن التركيز الآن ينصب على توفير طائرات مراقبة على خطوط الأنابيب".

وأشار إلى أنه من بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها شرطة النفط "فحص الصهاريج التي تدخل إلى المصافي بالكامل بعد إمران الهوية التعريفية أو الرقم المعروف من قبل المصفي"، مستطرداً وبعد أن يملأ الصهرج بالنفط "يزود بما يشبه وصل تسلم بالكمية يوزع على السيطرات الخاصة بمديرية شرطة النفط التي استحدثت مؤخراً لكشف أي خلل يتم ضبطه من خلال النداءات بين هذه السيطرات".

وأوضح أن الصهاريج كانت "تدخل إلى المصافي وتخرج منها دون أي إجراءات تدقيقية"، منوها إلى أن "معظم إيرادات تنظيم القاعدة كانت من خلال سيطرته على مصفى بجيجي خلال الأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ما دفع المديرية لتشكيل فوج خاص بالمصفي لتتلفه من الإرهابيين الموجودين فيه"، بحسب تعبيره.

وأكد أن مديرية شرطة النفط "حولت منتسبها الصالحيات اللازمة بما في ذلك حرق الصهرج المخالف مع المنتج الذي بداخله"، وتابع "بالفعل تم حرق ١٣ صهرجاً بما فيها من مشتقات نفطية في البصرة كإجراء رادع للمهربين".

إلى ذلك كشف نائب رئيس الوزراء نوري شاويس أن عمليات تهريب النفط التي تتم داخل إقليم كردستان العراق يقف وراءها مواطنون وجهات متنفذة لم يكشف عنها، مؤكداً وجود العديد من المصافي الأهلية في الإقليم تنتج كميات كبيرة من المشتقات النفطية تباع وفق عقود معينة لحكومة إقليم كردستان.

وقال شاويس لـ "السورية نيوز"، أن "حكومة إقليم كردستان العراق لا تقوم بعمليات تهريب المشتقات النفطية إلى دول الجوار، بل يقوم بها مواطنون وبعض الجهات المتنفذة التي لم يكشف عنها، مشيراً إلى أن "حكومة إقليم كردستان العراق اتخذت قرارات معينة بهدف منع تهريب المشتقات النفطية إلى الخارج".

وأضاف شاويس أن "حكومة إقليم كردستان العراق غير مسؤولة عن عمليات التهريب وتعمل حالياً على منعها باتباعها إجراءات محددة، نافياً في الوقت نفسه تهريب كميات من النفط الخام داخل إقليم كردستان العراق لأن مبيعات هذه الكميات تدخل ضمن صندوق تنمية العراق في

الأمم المتحدة.

وكان وزير الثروات الطبيعية أشتي هورامي قد أكد في مؤتمر صحفي عقده بأربيل وحضرته "السورية نيوز"، في التاسع عشر من آب الحالي إن "مشكلتنا هي أن الإعلام يكتب دون أن يفصل بين النفط الخام والمشتقات، ويقولون إنه يجري بيع النفط الخام، ونحن نقول لا مشكلة لدينا من بيع النفط الخام لأنه حق قانوني ودستوري، موضحاً أن "وزارته مجبرة على بيع مخلفات التكرير من نفط أسود ونفط أبيض للشركات ونقل الخام والمشتقات لمحطات التكرير عبر مرافعات، وإلا ستنضطر لصرف أموال الحكومة لتغطية تشغيل المصافي ونقل الخام والمشتقات لمحطات التكرير والمصافي".

وأكد نائب رئيس الوزراء وجود العديد من المصافي الأهلية في الإقليم التي تنتج كميات كبيرة من المشتقات النفطية تباع وفق عقود معينة لحكومة إقليم كردستان، مبيناً أن "حكومة الإقليم نظمت عمل هذه المصافي من خلال تعليمات واضحة تضمنت أن يخصص إنتاجها لتشغيل المعامل ومحطات الكهرباء في الإقليم".

ولفت شاويس إلى أن "إشارة موضوع تهريب المشتقات النفطية من قبل بعض الجهات يهدف لإظهار موقف غير ملائم للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في آن واحد".

وكانت حكومة إقليم كردستان قد أوقفت في أيلول ٢٠٠٩، تصدير النفط الخام المنتج من حقول الإقليم إلى تركيا بعد نحو أربعة أشهر من بدء عملية التصدير، مطالبة بغداد بدفع أجور الشركات التي تستخرج النفط، إلا أن امتناع الحكومة العراقية عن دفع الأموال لها أدى إلى توقف تدفق النفط الذي كان يضيخ من الإقليم إلى أنبوب التصدير العراقي إلى ميناء جيهان التركي.

ونفت حكومة الإقليم، في الحادي عشر من الشهر الماضي، وجود عمليات تهريب للنفط الخام عبر المنافذ الحدودية، مؤكدة أن التصدير يتم حصراً عبر الأنابيب العراقية التي تصل إلى ميناء جيهان التركي منذ العام ٢٠٠٩، فيما ذكرت أن ما يصدر عبر الحدود بواسطة الشاحنات هو مخلفات تصفية النفط الخام في مصافي الإقليم والعراق، كما أشارت إلى أن نشر أنباء عن تورط الإقليم بتهريب النفط يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وإخفاء عمليات تهريب واسعة إلى إيران عبر الجنوب العراقي.

في غضون ذلك بلغ حجم كميات النفط الخام التي استوردتها الأردن من العراق منذ بداية الشهر الجاري نحو ٢٤٠ ألف برميل بمعدل ١٠ آلاف برميل يوميا وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين البلدين.

وقال مدير الشركة التي تتولى نقل النفط

العراقي نائل زيايات في تصريحات نشرت مؤخراً في عمان: إن عملية نقل النفط من مصفى بجيجي في العراق إلى الحدود الأردنية العراقية تسير بكل سهولة ويسر، مؤكداً أن عملية التنسيق في أعلى مستوياتها بين الجانبين لتسهيل مهمة النقل وتذليل العقبات التي قد تعترضها كافة.

وأشار إلى أن الوقت الذي تستغرقه الرحلة الواحدة يعتمد على سرعة صدور الموافقات العراقية حيث تبلغ المسافة من محطة بجيجي إلى الحدود العراقية الأردنية ٨٠٠ كيلو متر.

إلى ذلك تعتزم ملاكات شركة البترول الوطنية الصينية (cnbc) حفر آبار جديدة الشهر المقبل في حقل الحلفاية النفطي شرق مدينة العمارة في اطار خطة لزيادة الإنتاج إلى ٧٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١١.

وقال مصدر اعلامي في شركة نفط ميسان لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن الحفر سيبدأ اعتباراً من الربع الثالث من العام القادم لإنتاج ٧٠ ألف برميل يوميا وأن المجموعة تهدف لحفر نحو ١٥ بئراً جديدة العام المقبل لبلوغ هذا المستوى المستهدف.

وأضاف أن إنتاج النفط الخام من حقل الحلفاية العراقي سيبليغ ٥٥ ألف برميل يوميا.

الدباغ: العراق يتطلع إلى علاقات اقتصادية متقدمة مع الكويت

□ بغداد / وكالات

كشفت الحكومة أن اللجنة المكلفة بحل المشاكل العالقة بين العراق والكويت توصلت إلى نتائج مهمة، مشيراً إلى أن العراق يتطلع إلى علاقات اقتصادية متقدمة في المرحلة المقبلة.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ لوكالة كردستان للأخبار (أكان نيوز) إن: "الجان المشتركة بين العراق والكويت توصلت إلى نتائج مهمة لحل المشاكل العالقة بين البلدين فيما يتعلق بموضوع الحقول النفطية المشتركة".

وأوضح أن "الحكومة العراقية أكدت للكويت أنها لا تسعى إلى مفاوحة الأمم المتحدة في إعادة ترسيم الحدود كما تردد في بعض وسائل الاعلام.. مضمناً أن "المرحلة المقبلة ستشهد انفتاح الكويت على أسواق العراق بمختلف المستويات ومحاولة تجنب المشاكل السياسية بين البلدين".

وتتمسك الكويت بمواقفها بعدم دعم العراق في إزاحة الفصل السابع عنه إلا بعد دفعه للتعويضات إلى الجانب الكويتي مقابل غزوها في اب/أغسطس ١٩٩٠.

وبين الدباغ أن "العراق يتطلع إلى علاقات سياسية واقتصادية في المرحلة المقبلة بعد تجاوز الذكريات المؤلمة التي خلفها النظام السابق على أثر اجتياح الكويت في ١٩٩٠".

وأعلنت وزارة النفط العراقية أمس الخميس أنها ستبرم اتفاقية مهمة مع الجانب الكويتي لحل مشكلة الحقول المشتركة بين البلدين.

بغداديون يغتفون رمضان لشراء الملابس قبل ارتفاع أسعارها قبيل العيد

□ بغداد / وكالات

"بصراحة الأسعار تكسر الظهر"، أي أن تلك الأسعار تسبب لها إيلاساً، وتتابع أسيل بحرقه "متى تسأل عن قطعة ملابس يسوق لك البائعون إنها مستوردة، في حين لا يوجد في العراق صناعة محلية إلا القليل"، داعية الحكومة إلى إيجاد خطط لتوحيد أسعار الملابس في بغداد وجميع المدن العراقية.

أما محمد صاحب، وهو مالك محل لبيع الألبسة النسائية فعزا سبب ارتفاع الأسعار



إلى المصدر، وقال أيضاً إن "الأسعار لم ترتفع كثيراً لكنه موسم للتجار يزيدون بعض الآلاف على بضائعهم وليس الكثير، أما بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، شراء الملابس الصينية أو السورية لأنها أرخص من باقي الملابس المستوردة ومنها التركية".

ولم تختلف الثلاثينية أم رسل عما قالتة سابقتها أسيل، إلا أنها أرجعت السبب إلى

المناشئ الجيدة لتلك الملابس، ولكنها لفتت إلى أن ذلك لا يعد مبرراً لمضاعفة الأسعار، بالقول "نعم. الأسعار جدا مرتفعة، تضخمت بعض الحاجيات البسيطة لايتنى فقط".

بينما لم يشجع أبو ناهي (٦٠ عاماً) على شراء الملابس المستوردة، مبيناً أن الصناعة المحلية كفيلة بأن تكون منافساً في الأسعار، وبالتالي يقل التذبذب الحاصل في الوقت الراهن. وبسبب الدخل المحدود للكثير من العائلات العراقية، فإن الخيار الوحيد، بحسب إبراهيم الأعظمي (٤٥ عاماً)، هو اللجوء إلى الملابس المستعملة المستوردة من دول عدة. وقال الأعظمي إن دخله المحدود لا يسمح له بشراء بدلة مستوردة جديدة، فيلجأ إلى مجال الملابس المستعملة حيث تتوفر عدة "ماركات" وبأسعار مناسبة.

وكانت أسواق الملابس المستعملة قد شهدت انتعاشاً خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينيات، لعدم قدرة المواطنين على شراء الملابس الجديدة. لكن القدرة الشرائية للكثير من العراقيين ارتفعت بعد سقوط النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٣، مما أتاح لهم العودة إلى المحال التجارية المتخصصة بالملابس المستوردة، قبل أن يتبعوها مجدداً إثر موجات ارتفاع أسعار متذبذبة.

اسعار المواد الغذائية			اسعار السيارات بال(دولار)		اسعار الأحجار الكريمة بال(دولار)	
المادة	الكمية	السعر بالدينار	نوع السيارة	السعر	النوع	الوزن
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠	لاندكروز ٢٠١٠	٥٣,٠٠٠	ماس	قيراط ١٥٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٢,٠٠٠	نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٦,٠٠٠	لؤلؤ	١٠٠ غم
رز عتير عراقي	٥٠ كغم	٧٠,٠٠٠	نيسان باترول ٢٠١٠	٤٠,٠٠٠	مرجان	١٠٠ غم
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٧,٠٠٠	هيونداي سبورت ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠	زمر كوكلومي	١٠٠ غم
رز فيناني	٥٠ كغم	٣٢,٠٠٠	هيونداي ستنافيا ٢٠١٠	٢٩,٠٠٠	زمر هندي	١٠٠ غم
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٤,٠٠٠	كيا سيورنيج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠	ياقوت احمر	١٠٠ غم
زيت طعام	١ كغم	٩,٥٠٠	كيا سيورنيج ٢٠٠٩	١٨,٠٠٠	عقيق سليمان	١٠٠ غم
سكر	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠	تويوتا سوبر سالون ٢٠١٠	٣٣,٠٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠	تويوتا سالون كارينا ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠	كهرب الماني	١٠٠ غم
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣,٠٠٠	رينو فرنسي ٢٠٠٩	٢٠,٠٠٠	كهرب روسي	١٠٠ غم
حاج عراقي	١ كغم	٣٢٥٠	شيري سالون صيني ٢٠٠٩	١١,٠٠٠	كهرب بولوني	١٠٠ غم
حاج برازيلي	١ كغم	٣٧٥٠	فونون صيني ١١ راكب ٢٠٠٩	١٤,٠٠٠	شتر	١٠٠ غم
حاج اميركي	١ كغم	٣٢٥٠	سفيد ايراني سالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠	فيروز	١٠٠ غم
بيض	٣٠ بيضة	٤,٠٠٠	روا ايران سالون ٢٠٠٩	٩,٠٠٠	عقيق	١٠ غم
شعيرة عراقية	١ كغم	١,٠٠٠	نيسان التيا ٢٠١٠	٣١,٠٠٠		

اسعار العملات مقابل الدينار العراقي			اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي		
العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار	المعدن	سعر الج(١)غم
يورو	١٦٣٠	دينار ايرني	١٦٤٠	بلاتين	٨٥٠٠٠
دولار امريكي	١١٧٠	ريال سعودي	٣٨٠	ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠
جنيه استرليني	١٨٥٠	درهم اماراتي	٣٤٠	ذهب عيار ٢١	٤٢٠٠٠
ين ياباني	١١	ليرة سوري	٢٥	فضة	٢٠٠٠
دينار كويتي	٣٩٥٠	ليرة لبنانية	١		

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت المقام	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٢٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٠٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠
بورق	١ طن	١٩٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠
كاشي سير اميك	٢م١	١٠,٠٠٠